محليات

بتوجيه من وزير السياحة فسخ عقد استثمار متنزه الوراقة في مصياف

| حماة - محمد أحمد خبازي

بيّن رئيس مجلس مدينة مصياف قاهر أبو الجدايل أن وزير السياحة بشر يازجي أبدى خلال زيارته لمنطقة مصياف، استياءه الشديد من إهمال متنزه الوراقة الشهير، ووجه بفسخ العقد مع المستثمر وإعداد دراسة جديدة وطرحه للاستثمار بأسرع وقت.

وأكد أبو الجدايل لـ«الوطن» أنه لولا توجيه الوزير لم يكن بالإمكان اتخاذ أي إجراء يخص المتنزه حتى تنتهي مدة العقد مع المستثمر، أي بعد مضي سنتين مشيراً إلى أن العقد نظم في زمن المجلس القديم، منوهاً بأنه تمت دراسة خطة لتطوير المنتزه بالكامل مع وزير السياحة والمحافظ فضلاً عن طرح العديد من المقترحات التي تهدف بشكل عام إلى تغيير شامل ينهض بالمكان لجهة إعادة البناء والتخديم والخدمة للمنشأة داخل الوراقة وبعدها عرضه للاستثمار.

على حين بيّن محمد سعود وهو من المشتغلين في صناعة الحرير بقرية دير ماما في ريف مصياف المتفردة بهذه الصناعة التراثية وصاحب متحف لها، بأن زيارة وزير السياحة جاءت بعد وعد قطعه له في مهرجان التراث العام الماضي بزيارة قريبة لمتحف الحرير الذي يقيمه بمنزله في قرية دير ماما المعروفة منذ القدم بهذه المهنة.

وأوضح لـ«الوطن» أن الوزير أكد له ضرورة إعادة إحياء هذه المهنة بتشغيل وحدة دير ماما لتربية وصناعة الحرير الطبيعي وإقامة مهرجان سنوي يسلط الضوء على هذا المنتج الأصيل وإطلاق حملات ترويج سياحي واقتصادي لمنتجاتها وإيجاد أسواق التصريف المطلوبة لها بما يحقق ريعية اقتصادية جيدة لمنتجي الحرير الطبيعي مع تنظيم معرض يضم جميع الأدوات التي كانت تستخدم قديماً في تصنيع الحرير بجميع مراحله بدءاً من البذور وانتهاء بتصنيع القطع الحريرية ما يضفي لمسة تراثية على هذا المعرض وإنشاء مركز بيع ضمن الوحدة لبيع جميع المنتجات المصنعة بالقرية.

وبيّن المربي أننا وعدنا بالعمل على التنسيق مع الجهات المعنية للمساعدة ومع بعض الهيئات والمنظمات الدولية لدعم مربي الحرير، وإقامة معارض خارجية، مشيراً إلى أن ثمة تراجعاً في توفير بذار الشرانق وقال: إننا لم نحصل منذ عامين على بذار الشرانق للتربية.

لافتاً إلى زيارة وزير الزراعة سابقاً ومعاينة التعب والجهد الكبير من قبلنا لمحاولة الحفاظ على الحالة، لكن لم يكن هناك أي مبادرة، أيضاً بالنسبة للقرية حتى البيوض لم تأتنا!

طالبنا برفع التعويضات للشرطة والداخلية تجهز ٢٧٠ شقة بسكن الجاهزية

خوري لـ«الوطن»: «الدفاع» تدرس رفع التعويضات للعسكريين

| محمد منار حميجو

أعلن رئيس لجنة الأمن الوطني في مجلس الشعب اللواء فيصل خوري عن دراسة وزارة الدفاع لرفع التعويضات للعسكريين وذلك بعد رفع جعالة الطعام لهم ١٠٠ بالمئة في الفترة الماضية.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح خوري أنه من ضمن قانون خدمة العلم الحالي يوجد باب خاص بالتعويضات وبالتالي بإمكان نائب القائد العام للقوات المسلحة وهو وزير الدفاع أن يمنح تعويضات للعسكريين، باعتبار أن رفع رواتب العسكريين يحتاج إلى مشروع قانون.

وأضاف خوري: الموظفون المدنيون إذا عملوا ساعات إضافية يحصلون على تعويض لهذه الساعات فكيف العسكري الذي يعمل على مدار ٢٤ ساعة، مؤكداً أن حجة وزارة المالية دائماً أن العسكريين هم خارج قانون العاملين الأساسيين.

وأوضح خوري أنه تتم دراسة أسس هذه التعويضات لإيجاد الباب المناسب لمنحها للعسكريين هل ستكون على الاختصاص أم على ساعات الاستنفار، مشيراً إلى أن القرار في النهاية لوزارة الدفاع بحسب الإمكانات المالية المتاحة.

وأكد خوري نجاح جهود اللجنة مبدئياً حول تسريع توزيع السيارات المعفية من الجمارك وضريبة الرفاهية لرتب لواء وعميد وتقسيطها على ١٠ سنوات، متوقعاً أنه خلال شهرين سيتم تسريع توزيع السيارات على الرتب العالية وخصوصاً أن القانون حول هذا الموضوع مازال سارياً.

وفي الغضون كشف خوري عن وعد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس للجنة حول تأمين مقر للمجلس المركزي لرابطة المحاربين القدامى بأقرب فرصة ممكنة، لافتاً إلى أنه تم تأجيل النقاش في مشروع قانون تحويل الرابطة إلى اتحاد باعتبار أن هناك مطالب بتحويلها إلى هيئة.

٨٣٥ مخفراً في كافة المحافظات

وأضاف خوري: سيتم اجتماع القانونيين المختصين لتوضيح الفرق بين الاتحاد والهيئة إضافة إلى الإجراءات التي من الممكن أن يتم اتخاذها لتحويلها إلى هيئة.

وأكد خوري أن اللجنة طالبت بإنهاء الدورة التدريبية لمن بلغت خدماته خمس سنوات وأكثر، مشيراً إلى أن الوزارة استجابت بتسريح الدورتين ٤٥ و٤٦ ضباطاً خلال الفترة الماضية.

ورأى خوري أن الوزارة لن تقصر في تسريح أي دورة في حال توافر الموارد البشرية وهذا يعود إلى دراسة الكوادر البشرية.

وفيما يتعلق بوزارة الداخلية أعلن خوري عن طلب اللجنة لرفع التعويضات للشرطة إضافة إلى تأمين السكن للضباط، مؤكداً وجود تجاوب كبير من وزارة الداخلية ولاسيما فيما يتعلق بتوسيع سكن الجاهزية، وأكد خوري أن هناك ٢٧٠ شقة يتم تجهيزها لتوسيع سكن الجاهزية سواء كان في دمشق وريفها وغيرها من المناطق.

وفيما يتعلق بمخافر الشرطة في المحافظات أكد خوري أن اللجنة تطلب دائماً تأهيل المخافر المتضررة أو التي تحتاج إلى خدمات والوزارة تتجاوب لذلك بشكل كبير، مضيفاً: بحسب معلوماتي يوجد نحو ٨٣٥ مخفراً في سورية.

ورأى خوري أنه لا يمكن القول إن عدد المخافر قليلة في سورية باعتبار أنها لا تخدم الجغرافية بل التجمع السكني «الديموغرافي».

ميالة لـ«الوطن»: إلغاء التخصص في الجامعات الخاصة عند انخفاض عدد أعضاء الهيئة التدريسية عن الحد الأدنى

| فادي بك الشريف

أقر مجلس التعليم العالي منح دورة إضافية للطلاب الراسبين والمنقولين المسجلين في درجة ماجستير التأهيل والتخصص في اختصاص إدارة الأعمال الالكترونية في الأكاديمية العربية للأعمال الالكترونية خلال شهر آذار ٢٠١٨.

كما أقر المجلس الحد الأدنى من عدد أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الخاصة الواجب توافرهم في كل اختصاص، مع تمديد فترة استكمال البيانات المتعلقة بأعضاء الهيئة التعليمية في الجامعات الخاصة حتى تاريخ ٢٠١٨/٢/٢٨.

وشمل المجلس في جلسة له برئاسة وزير التعليم العالي عاطف نداف طلاب العلوم الطبية المساعدة الذين يتقدمون إلى الامتحان الوطني لغاية التعادل في الوزارة بالمساعدة الامتحانية الممنوحة لحملة الشهادات الطبية غير السورية (علامتين).

كما عدّل المجلس قواعد انتقال الطلاب من الجامعات غير السورية إلى الجامعات الحكومية السورية، إضافة إلى تحديد نسبة الاختصاصات الداعمة ونسبة الحد الأدنى من الاختصاصيين في قسم اللغة الانكليزية بكلية الآداب وكلية الهندسة المعلوماتية وكلية هندسة الاتصالات في جامعة قاسيون الخاصة للعلوم والتكنولوجيا.

وعد المجلس اشتراك الجامعة الخاصة في المكتبة الالكترونية من قواعد الاعتماد العلمي وشروط منحه وإلغائه للجامعات الخاصة.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال معاون وزير التعليم العالي لشؤون الجامعات الخاصة بطرس ميالة: إن الحد الأدنى من عدد أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الخاصة الواجب توافرهم في كل تخصص تأتي انسجاماً مع قواعد ومعايير الاعتماد والتدريس في الجامعات الخاصة، مشدداً على أن إذا انخفض العدد عن الحد الأدنى يتم إلغاء التخصص، منوهاً بانعكاس هذا الإجراء إيجاباً من ناحية الالتزام بالتخصص في مختلف الجامعات الخاصة.

وبين رئيس جامعة حلب مصطفى أفيوني لـ«الوطن» أن مجلس التعليم العالي أقر تسوية أوضاع بعض طلاب جامعة حلب الذين كانوا مستضافين في الجامعات الأخرى وعدم مطالبتهم بإعادة المقررات المتماثلة بعد عودتهم إلى الجامعة الأم، مشيراً إلى أهمية هذا الإجراء في التبسيط على الطلاب المستضافين في غير جامعاتهم الأم بأن استثناهم من تقديم المقررات المتماثلة.

كما لفت أفيوني إلى أن مجلس التعليم شدد على ضرورة التزام طلاب الدراسات العليا في الجامعات بالدوام في سنة مقرراتهم في السنة الأولى من الاختصاص، مع حصول الموظفين على إجازة إدارية أو إجازة بلا راتب، علماً أن هناك قراراً صادراً بضرورة التزام طلاب الدراسات العليا بالمراقبات خلال فترة الامتحانات بالجامعات السورية، منوهاً بطرح العديد من الموضوعات التي تعنى بشؤون الجامعات الحكومية والخاصة.

في السياق بين نائب رئيس جامعة دمشق لشؤون البحث العلمي والدراسات العليا محمد غريب لـ«الوطن» أن هناك تشديداً من رئاسة جامعة دمشق وتوجيهاً إلى عمادات الكليات بضرورة التزام طلاب الدراسات العليا بالدوام.

وأوضح غريب أن نسبة الدوام يجب ألا تنخفض عن ٨٠ بالمئة، مضيفاً: إنه يمنع تقدم الطالب للامتحان في حال لم يلتزم بالدوام ضمن النسبة المحددة.

غريب لـ«الوطن»: يمنع تقدم طالب الدراسات العليا للامتحان ما لم يلتزم بـ٨٠ بالمئة من الدوام

أفيوني لـ«الوطن»: تسوية أوضاع طلاب حلب

اتحاد عمال السويداء: نقص العمالة في المحافظة يعود إلى الخلل في توجيهات الحكومة

| السويداء- عبير صيموعة

إحدى أبرز وأخطر المشكلات التي باتت مؤسسات وشركات القطاع العام في محافظة السويداء هو نقص العمالة وانخفاضها إلى ما دون النصف في بعضها وصولاً إلى ٧٥ بالمئة في بعضها الآخر، ويشير رئيس اتحاد عمال السويداء جمال الحجلي إلى أن قضية نقص العمالة في مؤسسات القطاع العام باتت ظاهرة لابد من التوقف عندها وتتطلب تحركاً سريعاً من الجهات الحكومية صاحبة القرار.

وأوضح الحجلي أن عدد العمال في مؤسسة عمران السويداء (على سبيل المثال وليس الحصر) انخفض من ١٥٠ عاملاً تقريباً إلى ما دون الـ٧٠ عاملاً، وأن مركز عمران في بلدة المشنف يوجد فيه عامل وحيد هو المدير، إضافة إلى المحاسب وأمين المستودع، وفي مركز بلدة القريا لا يتجاوز عدد العمال اثنين من الإناث، علماً أنه من المفترض زيادة عدد العمال فيه والإسراع بتعيين عمال بدلاً من المتسربين وخاصة مع توسع عمل فرع المؤسسة وإحداث أعمال إضافية ومعمل لتصنيع البلوك إضافة إلى محطة البث (الإذاعة والتلفزيون) والذي وصل عدد العمال ضمن المحطة إلى ٧ عمال بعدما كان العدد لا يتجاوز الـ٣٠ عاملاً فضلاً عن قطاع المصارف ومعمل السجاد، منوهاً بأن جميع القطاعات تعاني نقصاً في العمالة، وأكبر مثال قطاع المخابز حيث يحتاج كل خط إنتاج إلى ٢٧ عاملاً على حين الواقع الفعلي لا يتجاوز عدد العمال الـ١٠ عمال.

عازياً سبب انخفاض العمالة إلى التسرب والتقاعد مع عدم تعيين عمال جدد سواء عن طريق العقود أم المسابقات، وأكد الحجلي أنه تمت مخاطبة رئاسة مجلس الوزراء حول نقص العمالة في مؤسسات القطاع العام وضرورة تعويض وترميم الشواغر وبقيت الحلول مجرد وعود لم تجد طريقها إلى التطبيق.

وبين الحجلي أنه جرى التوضيح أمام رئيس مجلس الوزراء في أكثر من لقاء أن السويداء محافظة لها خصوصيتها وخاصة مع عدم تعرض أي من منشآتها للتخريب أو الدمار ما يستدعي بالضرورة عدم وجود فائض عمالة شأن المحافظات الأخرى التي تعرضت معاملها ومؤسساتها للتخريب وجميع قطاعات المحافظة بحاجة إلى ترميم وتعويض النقص الذي بات واقعاً مفروضاً بسبب عدم الموافقة على التعيين أو إقامة المسابقات ضمنها.

بدوره يرى رئيس نقابة عمال البلديات في السويداء أنيس العلي أن نقص العمالة في قطاعات المحافظة يعود إلى الخلل في توجيهات الحكومة التي قررت أن العمالة المتوقفة عن العمل في المحافظات الساخنة جراء أعمال التخريب والحرق للمعامل والمؤسسات يمكن توزيعها على قطاعات الدولة في الأماكن الآمنة، وهذا القرار غير صائب لأنه لا يمكن لعامل في إدلب أو حلب أو أي محافظة أخرى العمل ضمن فروع المؤسسات الحكومية في السويداء بالاختصاص نفسه والراتب نفسه، ولا يمكن تأمين العمالة في فروع تلك المؤسسات إلا عن طريق تعيين بدل المتسرب سواء بعقود أم مسابقات من أبناء المحافظة نفسها، علماً أن كثيراً من المؤسسات التي توجهت إلى إجراء مسابقات تعيين وتم اختيار الناجحين منهم لم يتم تعيينهم أو تثبيتهم حتى اللحظة لعدم تأشير الجهاز المالي على قرار تعيينهم ومنهم الناجحون في مسابقة مؤسسة المياه، ومنذ أكثر من سنة ونصف السنة ما زالوا ينتظرون رحمة الجهاز المالي علماً بأن مسابقة أخرى جرت في المؤسسة ذاتها العام الماضي وكذلك لم يتم حتى تاريخه التأشير على قرارات التعيين.

٦ مخالفات لنقع الفروج بالماء في المسلخ البلدي في اللاذقية

| اللاذقية - عبير سمير محمود

أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في اللاذقية أحمد نجم لـ«الوطن» تسجيل ١٢ ضبطاً فيما يخص الفروج منذ بداية العام حتى ١٥ من الشهر الحالي، منها ٦ مخالفات لنقع الفروج بالماء في المسلخ البلدي تم ضبطها الشهر الماضي، وضبط فروج منقوع في الماء في مسلخ خاص –على طريق دمسرخو– قبل أيام، مبيناً أن الكمية المضبوطة تصل لـ٣٠٠ كيلوغرام بحجم يعادل حاوية ملأى بالفراريج، مشيراً إلى أنه تم تنظيم الضبط بحق المخالف وتشميع المسلخ وإحالة صاحبه للقضاء المختص.

وبين نجم تنظيم ٦١٧ مخالفة تموينية خلال نفس المدة، موضحاً أنها توزعت بين عدم إعلان عن الأسعار وعدم حيازة فواتير وعدم وجود بطاقات مواصفات.

وأشار مدير التجارة الداخلية إلى أنه تم تسجيل ٢١ مخالفة لنقص وزن في ربط الخبز، ٤ ضبوط لتهريب الدقيق التمويني، ٦ ضبوط لحيازة مواد منتهية الصلاحية، وضبط لعرض سمك من دون تبريد.

كما نظمت المديرية ١٥ ضبطاً فيما يخص الغش والتدليس ومنها غش في بيع المنظفات، ونقص في وزن السكر المعبأ.

وتم سحب ١٨٣ عينة غذائية وغير غذائية من أسواق اللاذقية، ثبت مطابقة ٦٦ عينة منها للمواصفات القياسية السورية، مقابل ٦٧ عينة مخالفة ومنها ١٣ عينة لإنتاج مقبلات الأطفال، موضحاً أنه تم تشميع معمل لإنتاج الشيبس بعد حجز بضاعته المخالفة، لافتاً إلى إعلام مديريات التجارة الداخلية ببقية المحافظة بأخذ التدابير اللازمة وسحب المنتج من الأسواق.

كما تم ضبط عينات مخالفة في مادة السماق لاحتوائها ملونات صناعية، حسبما ذكر نجم، لافتاً إلى أنه تم إغلاق ١٢ محلاً منذ بداية العام الحالي، وإحالة ٦ أشخاص بصفة موجوداً إلى القضاء المختص خلال الشهر الحالي.

رئيس جامعة الفرات لـ«الوطن»: ٨٠٠ مليون لإصلاح الكليات

الجامعة طلبت ١,٢ مليار ليرة لإصلاح الكليات والمدينة الجامعية

| عبد المنعم مسعود

قال رئيس جامعة الفرات راغب العلي: إن كلية الآداب والزراعة تشكلان الآن المركز الوحيد لطلاب جامعة الفرات كاشفا عن رصد ٨٠٠ مليون ليرة من إعادة الإعمار لترميمهما مؤكداً التعاقد مع مؤسسة الإسكان العسكرية بعد إنجاز كافة الدراسات اللازمة للمباشرة بالعمل.

وأكد العلي أن عملية الترميم ستتضمن الزجاج والخشب والدهان والصحية، إضافة لإصلاح البنية التحتية للمخابر، وشراء مستلزمات المخابر الضرورية بما يخدم الكليات المختلفة في الجامعة.

وأوضح العلي أن المبالغ موزعة بشكل مبدئي على ٢٠٠ مليون لترميم مبنى الزراعة و٢٠٠ مليون لمبنى الآداب و٢٠٠ مليون لترميم مبنى الوحدة الأولى في المدينة الجامعية و٢٠٠ مليون لشراء مقاعد دراسية ومدرجات، مبيناً أن الجامعة طلبت ١,٢ مليار ليرة لإصلاح الكليات والمدينة الجامعية، موضحاً أن المبلغ المخصص لن يكفي للترميم مشيراً إلى وعود حصل عليها بصرف مبالغ أخرى في المرحلة الثانية من المبالغ المخصصة لإعادة الإعمار في دير الزور.

وعن السبب تخصيص ٢٠٠ مليون لكل مبنى و٢٠٠ مليون للمستلزمات بين العلي حرص الجامعة على التعاقد مع جهة حكومية حتى لا يكون هناك اتهامات لها، ولعدم وجود مختصين فنيين في الجامعة، مبيناً أن الجامعة طلبت من وزارة التعليم العالي وجامعة دمشق مختصين للقيام بالدراسات الفنية للمباني وتحديد الحاجة إضافة للقيام بالدراسات السعرية.

وكشف العلي أن موازنة الجامعة الاستثمارية المخصصة من قبل وزارة التعليم العالي للعام الحالي تبلغ ٢٧٠ مليوناً مشيراً إلى أن الموارد الذاتية للجامعة ستكون حاضرة لسد أي نقص ذلك أن الفترة الحالية للجامعة تتطلب مصاريف كبيرة.

وبين العلي أن سنوات الحرب أدت إلى فقدان الجامعة الكثير من طلابها كما فقدت الكثير من البرامج الجامعية فمنذ عام ٢٠١٢ أصبحت مواردهم تذهب لغير جامعات مبيناً أن الموارد الأساسية للجامعة كانت من التعليم الموازي في كلية الطب مشيراً إلى فقدان كل طلاب الكلية لصالح الجامعات الحكومية الأخرى، منوهاً بأنه لا يوجد دراسة حالياً في أي من سنوات هذه الكلية.

وأشار العلي إلى أنه عندما كانت الجامعة تستقبل طلاب بنظام التعليم المفتوح كانت تقبل من ١٠٠٠ طالب في كل اختصاص أما العدد الحالي وفي سنوات الحصار انخفض لأكثر من النصف ناهيك عن فقدان بعض الاختصاصات ما أفقد الجامعة موارد كبيرة لافتا إلى خسارة الجامعة للطلاب العرب وبالتالي انتقال أقساطهم الدراسية بالقطع الأجنبي إلى جامعات أخرى.

وبين العلي أن اغلب مباني الكليات حالياً مهدمة مثل كلية الطب البيطري والهندسة البتروكيميائية ومبنى هندسة الميكانيك والتربية إضافة إلى المعاهد المعهد الزراعي والمعهد البيطري ومعهد التنمية المستدامة والمعهد التقاني للعلوم المالية والمصرفية والذي يضم حالياً كل طلاب المعاهد التابعة لجامعة الفرات.

وكشف العلي أن هذه المباني إما تابعة لمديرية التربية أو لبلدية دير الزور وإن عقد الإيجار لا زال سارياً مشيراً إلى إشكالية الترميم إن كان سيتم الترميم من الجامعة أم ستقوم بذلك الجهة صاحبة العلاقة سواء كانت التربية أو البلدية، وقال: إن هذه المسألة تتعلق بالحكومة فإن رصدت مبالغ كان هناك إمكانية للبناء فهذا الخيار أفضل بوجود أراض مستملكة لمصلحة الجامعة ومخططات لبناء كلياتها على قطعة أرض تمتد من واجهة بناء الزراعة وصولا إلى مطار دير الزور تم دفع أجورها ووضعت لها مخططات تحدد أماكن بناء كل كلية والمشافي الجامعية وغيرها.

ورأى العلي أن هذا الخيار أفضل مشدداً على أنه في حال أصلحتها الجهة صاحبة العلاقة يجب أن تعود للجامعة لأن عقد الإيجار ساري المفعول إضافة لحاجة الجامعة إلى مبانٍ.

تأهيل مبني المصرف التجاري «٤» والتسليف الشعبي الإنتاجي في حمص

| حمص - نبال إبراهيم

أكد نائب رئيس المكتب التنفيذي لمجلس محافظة حمص دمر العلي لـ«الوطن» التصديق على عدد من مشاريع إعادة الإعمار والمشاريع الخدمية في مدينة حمص وريفها بقيمة ١٧٨ مليون ليرة.

وبين العلي أن المكتب التنفيذي لمجلس محافظة حمص صدق خلال جلسته أمس على مشروع إعادة تأهيل وترميم مبنى المصرف التجاري فرع ٤ حمص بقيمة ١٠,٦ ملايين ليرة بمدة عقدية ٤٥ يوماً، ومشروع إعادة تأهيل وصيانة مبنى مصرف التسليف الشعبي الفرع الإنتاجي في حمص بقيمة ٢٧ مليون ليرة بمدة عقدية لا تزيد عن ١٠٠ يوم.

كما وافق المكتب على توريد تجهيزات حاسوبية وملحقاتها وتجهيزات مكتبية لزوم عمل الأمانة العامة لمحافظة حمص بقيمة ١٥ مليون ليرة، وصدق على مشروع صرف صحي في قرية مشتى عازار التابعة لبلدية الزويتينة بقيمة ٢٢,٧ مليون ليرة بنسبة كسر ٤,٦٧ بالمئة وبمدة عقدية ٥٠ يوماً، ومشروع صرف صحي في بلدة الناصرة بقيمة ١٧,٩ مليون ليرة سورية بنسبة كسر ١٨,١ بالمئة وبمدة زمنية ٤٥ يوماً.

وصدق المجلس على مشروع تعبيد وتزفيت طرق في عدد من قرى بلدية عناز بقيمة مالية عقدية ١٠ ملايين ليرة سورية وبنسبة ضم ٢٥ بالمئة وبمدة زمنية ٦٠ يوماً، ووافق على مشروع تشغيل المكب المركزي في قرية قرب علي بقيمة مالية ١٣ مليوناً و٨٧٢ ألف ليرة سورية وبنسبة ضم ٢٠ بالمئة وبمدة عقدية لا تتعدى ستة أشهر، ومشروع إعادة تأهيل وصيانة محطة ترحيل الحوز بقيمة مالية إجمالية ٢٣ مليوناً و٢٤٢ ألف ليرة سورية وبمدة عقدية ١٨٠ يوماً، ومشروع إعادة تأهيل وصيانة محطة ترحيل صدد بقيمة مالية للمشروع ٢٧ مليوناً و٧١٢ ألف ليرة سورية وبمدة زمنية لا تتجاوز ١٨٠ يوماً، كما وافق على تدقيق ودراسة المحاور المهمة والطرق التخطيطية في بادية تدمر بقيمة مالية إجمالية للعقد ٩ ملايين و٩٥٠ ألف ليرة سورية وبمدة زمنية ٣٠ يوماً.

وبين العلي أن المكتب التنفيذي وافق على إصدار المخطط التنظيمي لبلدة مسكنة بعد إدخال التعديلات عليه وفق محضري اللجنة الفنية والإقليمية، واستملاك كامل العقارات المستهدفة واللازمة لمصلحة مشروع إنشاء سدة مريمين بريف حمص الشمالي الغربي، وصدق على موازنات كل من الوحدات الإدارية «كلمات وغرناطة وجوبر والشامة» لعام ٢٠١٨، وتحويل فضلات بعض العقارات في بلدية الحصن من أملاك عامة إلى أملاك مجلس البلدية، وبيع عقارات تابعة لكل من بلديات عناز وربلة وجديدة الشرقية بأسعار تتراوح بين ٦٥٠ و٢٠٠٠ ليرة سورية للمتر الواحد.